وزارة العمل الأمريكية

استنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2023

الصحراء الغربية

حقق المغرب في عام 2023 تقدماً متوسطاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وتطالب المملكة المغربية بإقليم الصحراء الغربية وتدير المنطقة التي تسيطر عليها بنفس الدستور والقوانين والهياكل المعمول بها في المغرب المعترف به دولياً، بما في ذلك القوانين التي تتناول عمالة الأطفال. اعتمد المغرب خارطة طريق للقضاء على عمالة الأطفال بحلول عام 2030 كجزء من التزامه كدولة رائدة في إطار تحالف 8.7، كما اعتمد الخطة الوطنية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر 2023-2030، إلى جانب آلية الإحالة الوطنية لضحايا الاتجار بالبشر. كما زاد من عدد مفتشي العمل من 500 في عام 2022 إلى 585 في 2023، وضاعف تقريباً عدد عمليات التفتيش التي تم استكمالها في عام واحد من 29,068 في عام 2022 إلى 48,123 في عام 2023. ورغم ذلك، فإن أحكام الحد الأدنى لسن العمل المنصوص عليها في قانون العمل لا تفي بالمعايير الدولية، حيث لا يتمتع الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً أو أقل بالحماية عند العمل في قطاعات الحرف اليدوية والتقليدية. علاوة على ذلك، فإن الحواجز التي تحول دون التعليم مثل عدم كفاية المرافق، والرسوم المدرسية، ونقص وسائل النقل يمكن أن تمنع الأطفال من الذهاب إلى المدرسة، مما يزيد من خطر انخراطهم في عمالة الأطفال.

الإجراءات الحكومية المقترحة أدناه من شأنها أن تسد الثغرات التي حددتها وزارة العمل الأمريكية في تنفيذ المغرب لالتزاماته الدولية للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

المجال	الإجراء المقترح
إطار العمل القانوني	ضمان حماية جميع الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً أو أقل بموجب القانون، بما في ذلك الأطفال الذين يعملون في قطاعات الحرف اليدوية والصناعات اليدوية التي تعود للشركات العائلية.
	ضمان أن ينص القانون على أن السن الأدنى للتجنيد الطوعي في القوات المسلحة هو 16 عاماً مع توفير الضمانات للمتطوعين.
	تطبيق الحظر الجنائي لاستخدام الأطفال في الدعارة.
التنسيق	إنشاء آلية لتنسيق جهود الحكومة لمعالجة جميع أسوأ أشكال عمالة الأطفال في البلاد.
البرامج الاجتماعية	توسيع نطاق البرامج القائمة لمعالجة مشكلة عمالة الأطفال بكامل أبعادها، بما في ذلك في المناطق الريفية وفي العمالة المنزلية القسرية والاستغلال الجنسي التجاري.
	إجراء دراسة شاملة لأنشطة الأطفال لتحديد ما إذا كانوا منخرطين في عمالة الأطفال أو معرضين لخطر الانخراط فيها ولرسم السياسات ووضع البرامج، بما في ذلك في الزراعة والغابات والعمالة المنزلية والقطاع غير الرسمي.
	إزالة العوائق من أمام التعليم، مثل عدم كفاية المرافق ونقص وسائل النقل الموثوقة والآمنة، وخاصة في المناطق الريفية.
	تزويد وحدات حماية الطفل بالموارد اللازمة لتوفير الرعاية المناسبة للضحايا، بما في ذلك توظيف عدد كاف من الأخصائيين الاجتماعيين.